الفصل الأول

المركز القانوني لقطاع غزة

obeikandl.com

obeikandl.com

(١)

هل يرتبط رفع حصار غزة

بالحوار الوطني؟

في السادس والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ انشغلت الدورة الطارئة لوزراء الخارجية العرب في القاهرة ببحث الحصار على غزة والحوار الوطني الفلسطيني وعملية السلام. وكنت أودُّ أن ينبّه الوزراء إلى ذكرى التضامن مع الشعب الفلسطيني بعد هذه الدورة بأيام ثلاثة، في ذكرى صدور قرار تقسيم فلسطين في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، ولكن يبدو أن الحظر، على ذلك، منذ أعلنه شامير رئيس وزراء إسرائيل في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩٠، لا يزال قائماً ومحترماً. ويمكن أن نحدد العلاقة بين الحصار والحوار في نظريتين؛

االنظرية الأولى، هي أن هناك علاقة وثيقة بين الحوار الوطني أو الأزمة الوطنية في فلسطين، وبين حصار غزة. فالصراع بين حماس وفتح المتعددُ الأسباب والجوانب قد أدى إلى شق الصف الفلسطيني والشعب الفلسطيني، وتباعد الشقة السياسية عن المسافة الجغرافية بين الضفة والقطاع. ذلك أن هذا الصراع ورغبة إسرائيل

في تعميقه دفعها إلى جذب أبي مازن إلى جانبها، وحرضت البيئة العربية والدولية ضد حماس خاصة بعد أن اعتبر أبو مازن أن حماس منظمة إرهابية، لأنه لم يعد هناك معنى في نظره للمقاومة. في هذا السياق تعهدت إسرائيل مع أبي مازن بتوحيد المصلحة، وقِوامُها المعلَن السعي معاً صوب عملية السلام؛ وهي تعني عند إسرائيل تماهي أبي مازن مع إسرائيل لاتحاد المصلحة في التخلص من حماس حتى يخلو له طريق السيطرة الكاملة على مقدرات الأمور مع إسرائيل وفي الداخل الفلسطيني، وتضييع نتائج انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ التي دفعت بحماس إلى السلطة. ورأى أبو مازن أن إغفال الدستور بتفسيرات مختلفة هي عادة عربية مألوفة، ولكن المصلحة العليا للشعب الفلسطيني وفق مفهومه تبرر كل التفسيرات. فإذا كان الشقاق الفلسطيني أثراً من آثار الاختلاف حول الموقف من عملية السلام وإسرائيل والمقاومة، فإن أسباب الانشقاق لا تزال قائمة، ويتمُّ التركيز عليها، مما يعني أن الانشقاق أثر للاختلاف، ولكنه أصبح هدفاً أولياً لإسرائيل، فكلما جذبت أبا مازن إلى صفها، ازداد الشقاق والشقة بين فتح وحماس. يترتب على ذلك وفق هذه النظرية أن حصار غزة، وإن كان استراتيجية إسرائيلية بحجة الضغط على حماس ورداً على إطلاق الصواريخ، إلا أن انكشاف سطحية هذا الدفع أفسح الباب أمام التفسير الآخر الأشد قرباً من منطق الأمور؛ وهو أن حصار غزة يتم بمباركة عباس؛ لأنه كلما اشتد الحصار اقترب الناس في غزة من نقطة الافتراق مع حماس مادامت الرسالة أنه مع حماس يعاني الناس

شظف العيش ويشرفون على الموت، لعل ذلك يدفع حماس إلى تسليم غزة لأبي مازن، وهو هدف يبدو مشروعاً في نظر الجميع، ما دامت حماس قد صورت على أنها استولت على السلطة بالقوة وفصلت غزة عن بقية الأراضي تحدياً لسلطة أبي مازن. فإبادة سكان غزة يجد سنده في أنه عمل ليس مقصوداً لذاته عند أبي مازن، ولكنه مطلوب لآثارِه السياسية التي تهم أبا مازن، كما تهم إسرائيل ما دام أبو مازن هو المتعاون معها، وهو الذي مكنها من التخلُّص من حماس وفكرة المقاومة أصلاً، ليستقيم الأمر لتمدد المشروع الصهيوني مقابل تخليد أبي مازن في السجل الذهبي للمشروع الصهيوني.

الدليل على صحة هذه النظرية أن أبا مازن هو الذي اضطر مصر إلى إغلاق معبر رفح، وهو الذي لا يمانع في أن تغلق إسرائيل جميع المعابر، وتمنع مقومات الحياة عن غزة. من الناحية الظاهرية هو صراع سياسي مع حماس، وتسوّغه دوافع أخلاقية، وهي إنهاء الانقلاب، والتفاوض في هدوء مع إسرائيل لعلها تكافئ أبا مازن على هذه الخدمة التاريخية. فالتلازم قائم بين تعثر الوفاق الفلسطيني وبين حصار غزة، لأن نجاح الوفاق سوف يؤدي إلى إنهاء الحصار.

أما **النظرية الثانية** فترى أن الحصار لاعلاقة له بالحوار الفلسطيني. فالحصار تمارسه إسرائيل، أما الحوار فتقوم به أطراف فلسطينية. ثم إن أبا مازن لا يمل من المطالبة بأن ترفع إسرائيل الحصار عن غزة ولكن ذلك على سبيل إبراء الذمة الإعلامية. وترى

هذه النظرية أن أبا مازن لا يستطيع أن ينهي الحصار، كما أنه لم يطلب فرضه، لأن الحصار جزء من المشروع الصهيوني لإبادة الشعب الفلسطيني، ولا علاقة له بالصواريخ أو بمواقف حماس، لأن هذه المواقف في الواقع تطابق ما يطالب به أبو مازن ما عدا فكرة المقاومة التي يرى أنها تضر بالقضية، ويجب وقفها لعدم فاعليتها، وليس لعدم مشروعيتها، كما يرى أبو مازن أن الحوار ملف مستقل عن الحصار، ولا رابط بينهما. ولذلك وضع الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية الحصار والحوار بندين مختلفين، وما كان له أن يجمع بينهما أو يدمجهما لأن الاجتماع يرى أن الإخفاق في بدء الحوار يؤدي إلى استمرار الحصار من جانب آخر، وأن توحيد الصف الفلسطيني يعطي قوة للمطالبة برفع الحصار، كما أنه سيوفر شروط فتح معبر رفح على الأقل تلك الشروط التي أعلنتها مصر.

خلاصة القول، أن الحصار والحوار متلازمان، إما بشكل سلبي أو إيجابي، سواء كان الحصار أثراً من آثار الانشقاق، أو كان التوافق مقدمة لدعم الموقف المطالب برفع الحصار أو كسره من طريق فتح معبر رفح.

ولكننا نعتقد أن المشكلة الكبرى هي أن التوافق بين فتح وحماس في معظم المواقف أقل مما يمكن لإسرائيل أن تكرسه من أسباب الشقاق، فيما تعبر عنه حماس دائماً بأن الفيتو الأمريكي الإسرائيلي هو سبب عدم الحوار، حتى يظل الحصار قائماً، وحتى تحقق إسرائيل هدفها في إبادة الشعب الفلسطيني.

(٢)

من ينهي العلاقة العدمية

بين الحصار والهدنة والحوار؟

في القضية الفلسطينية هناك خطان؛ خط صاعد يؤدي إلى تجميع الجهد الفلسطيني، والالتحام مع العالم العربي، والتآلف مع البيئة الدولية للضغط على إسرائيل على أساس أن هناك مشروعاً صهيونياً يتقدم في هذه الآفاق الثلاثة العالمية والعربية والفلسطينية، وأنه وصل الآن إلى الجذور، مما يخشى معه بحق استئصال القضية في المفهوم العربي؛ ولذلك فإن القضية الفلسطينية في هذه المرحلة تمر فيما نعتقد بمرحلة التصفية. أما الخط الثاني فهو خط نازل وقد اختلفت معدلات نزوله باختلاف عدد من العوامل، من أهمها مناعة البيئة العربية وحصانة الجسد الفلسطيني وقوة المشروع الصهيوني.

عند الخطين الصاعد والهابط تطرح قضايا مرتبطة بنفسية وثقافة الصعود والهبوط، ومن المعلوم أن نفسية الصاعد تستجمع آمال النصر وتسترخص كل التضحيات، وأما نفسية الهابط فإنها تتسم بالدوار وافتقاد الرؤية، مما يسرع بالهبوط إلى قاع الهاوية. ودون أن نزيد القارئ هماً وإحباطاً فإن المفكر يجب أن يكون أميناً أمانة

الأطباء والجراحين مهما كانت حالة المريض أو مصيره مع المرض، ويجب أن نقول بصراحة إن القضية الفلسطينية تعيش الآن ثقافة الخط الهابط، الذي يحدث تفاعلاً بين الثقافة والنفسية وبين سرعة الهبوط، مما ينقل الاهتمامات إلى مجموعة من القضايا في فراغ عدمي، وهو ذلك الفراغ الذي أبدع أمير الشعراء أحمد شوقي في تصويره عندما قرر في بداية القرن العشرين هذه العلاقة بقوله:

إنّي نظرت إلى الشعوب فلم أجد كالجهل داء للشعوب مبيدا

فالجهل لا يلد الحياة مماته إلا كما تلد الرمام الدودا

وهذان البيتان ينطبقان انطباقاً تاماً على الحالة الفلسطينية، ولذلك نستطيع أن نحدد العلاقة بين قضايا هذا الخط الهابط الثلاث؛ وهي الهدنة والحوار والحصار، والجذر المشترك فيها جميعاً هو فيما يبدو تفاهم بين مصر وإسرائيل وأبي مازن ومن ورائهم تفاهم عربي ودولي واسع، على أنه لا يمكن الجمع بين فتح وحماس، ولهذا فإن الحصار هو الأداة التي تقوم بها إسرائيل وتساندها مصر للقضاء على حماس. ولا يتسع المقام للأسباب العديدة الصحيحة والوهمية، الحقيقية والافتراضية التي تدفع مصر إلى هذا الخيار، كما لا يتسع لتقييم ما إذا كان موقف مصر يخدم المصلحة المصرية، أم أن المصلحة المصرية تختلف من السلطة إلى المفكرين والشعب المصري، ولكن المحقق أن كلمة الأمن القومي المصري أصبحت تعني عند صاحب القرار في مصر استقراره في مكانه دون أن يهدده أحد. ومن الواضح أيضاً أن إسرائيل لم تعد

مهدداً، وما دامت العلاقة مطلقة والتماهي تاماً بين الحاكم والوطن في مصر، فإن الأمن القومي المصري كما يفهمه الحاكم منظوراً إليه من زاوية السلطة هو الأمن القومي للوطن بأسره، مع أن ذلك الخلط سيعود على الأجيال القادمة بما يثقل كاهلها ويرهن إرادتها عقوداً طويلة. يترتب على ما تقدم أن الحوار لا بد أن يخفق؛ لأنه بدأ من منطلق الإجهاز على حماس وعدم الحيدة بين الطرفين، يستوي في ذلك أن تقوم به مصر أو أن تقوم به الجامعة العربية؛ فكلاهما على قناعة واحدة. يترتب على ذلك أيضاً أن الحصار لن يرفع ولن تفتح المعابر إلا إذا حدث ما أرادته مصر الرسمية، وهذا يعني استمرار الصدام بين مصر الشعبية ومصر الرسمية حول هذا الموضوع، بل إن مصر الرسمية كشفت عن موقفها صراحة عندما اتهمت بعض العناصر في مصر الراغبين في كسر الحصار بأنهم قد ارتكبوا جريمة مساندة حماس، أي إن حماس أصبحت في المنظور القانوني المصري عدواً، وإن مساندتها بشكل مباشر أو غير مباشر تعد من جرائم النظام العام في مصر.

يترتب على ذلك أيضاً أنه ما دام الحصار لن يرفع، وما دام الحوار لن يتم، فإنه لم يبقَ سوى الهدنة إذا قررت الفصائل الفلسطينية أهميتها، وهو الخط الوحيد الذي تقوم فيه مصر بدور متفق عليه وبتشجيع من إسرائيل والولايات المتحدة، بصرف النظر عن أهمية هذا الدور الوظيفي للمصلحة المصرية. ولكن الظاهر أن التهدئة تخفف من آثار الحصار وتيسر الحوار، مما يمنع انفجاراً في الساحة المصرية، ولكنه يخدم تماماً المصلحة الإسرائيلية، خاصة

أن التهدئة هي فقط من طرف الفصائل، أما إسرائيل فلديها برنامج في غزة لا علاقة له بالمواقف الفلسطينية أو الأجنبية.

وأخيراً فإنه إذا كان الحوار مستحيلاً والحصار مستمراً والهدنة تؤدي إلى نتائج سلبية للفصائل، فضلاً عن أن الهدنة الأصلية كانت تقتضي رفع الحصار وفتح المعابر فقد أصبحت الصورة واضحة، وعلى حماس أن تقرر إما كسر هذا الحصار الأشمل؛ أي المؤامرة عليها، وإما تقديم تصور يمكن بموجبه أن تتراجع، خاصة أن عدداً من المراقبين يرون بحق أنه يصعب على حماس أن تجمع بين المقاومة والعمل السياسي، في حين يرى آخرون أنه أصبح من الصعب على حماس أن تعمل في المقاومة مع سلطة ترى المقاومة إرهاباً. وهذا هو جوهر المشكلة في فلسطين. وغنيٌّ عن البيان أن هذه الحالة العدمية ناجمة أصلاً عن الصراع بين خطين هما خط المقاومة وخط التسوية، علماً بأن التسوية في الأحوال المماثلة تستفيد من المقاومة، وإلا من يقرر من يسيطر على الوضع في فلسطين، أهي المقاومة أم التسوية، في بيئة عربية تسيطر عليها روح التسوية بأي ثمن؟! وهذا هو جوهر ما حذرنا منه في بداية هذا المقال من أن القضية تمر الآن بأخطر مراحل التصفية.

(٣)

مستقبل الجدل بين حماس والسلطة

حول المعابر

الخلاف بين حماس والسلطة حول المعابر هو أثر من آثار الصراع بين الطرفين، وهو في نظرنا ليس صراعاً على السلطة، وإنما هو خلاف بين نهجين؛ أحدهما مقاوم تقوده حماس، والآخر مفاوض، يحلم بأن تقدم إسرائيل له شيئاً يقوي ساعده في مواجهة حماس. فحماس ترى أن كل فلسطين ملك للفلسطينيين بما في ذلك المساحة التي تقيم فيها إسرائيل وهذا حق، والسلطة ترى أنه وإن كان حقاً لكن الواقع يتطلب الحصول على الممكن بدلاً من الجري وراء المستحيل على الأقل في المدى القريب، وأن السلطة يجب أن تتحدث لغة يتداولها المجتمع الدولي نقلاً عن إسرائيل، حتى لا تقول إسرائيل إنه لا يوجد طرف فلسطيني يمكن الحوار معه، والسلطة تعلم يقيناً أن إسرائيل لن تقبل طرفاً يطالبها ويقاومها، وإنما تريد طرفاً لطيفاً يبتسم طول الوقت لكاميرات التصوير ويشعر بكل الامتنان إذا وافق أولمرت على اللقاء، حتى أصبح مجرد اللقاء هدفاً في ذاته. ولا نريد أن نكرر أن أبا مازن قد أصبح طرفاً

obeikandi.com

مقبولاً منذ رفض المقاومة، وآثر الحديث عن المقاومة السلمية غير المسلحة، وهو ليس عيباً فيه، ولكن ذلك أدى إلى تداعيات أشد خطورة على الساحة. المهم أن المعابر كشفت عمق الأزمة بين حماس والسلطة كما أنها أضافت إلى سجل المتاعب العملية التي يواجهها الشعب الفلسطيني، فضلاً عن آثارها الخطيرة على مصر، وهو الجديد في هذا الباب.

سنناقش ههنا منطق حماس والسلطة فيما يتعلق بتسوية قضية المعابر. فالمعلوم أن للشعب الفلسطيني الحق في أن يعبر بحرية إلى مصر ومنها، وأن يكون الاتفاق على ذلك محصوراً بين الجانب الفلسطيني والجانب المصري، اللذين يتشاطران في حدود طولها ١٢ كيلو متراً، ويجب أن تسلم إسرائيل بذلك وفق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي استندت إليه إسرائيل في تأكيد حقوق اليهود في روسيا وغيرها. ولكن أزمة المعابر كشفت عن أمور غريبة، وهي أن إسرائيل لا تريد لهذا الشعب أن يتحرك من غزة حتى ينجح مخطط إبادته، وأن سماح مصر له بدخول الأراضي والتزود بما تحتاجه حياته رغم شدة العيش وقسوته، يزعج إسرائيل ويجعل ضبط الحدود قضية أمنية.

والسبب الأساسي في ذلك هو تنطع الدول العربية ومعها أبو مازن في التخلي عن حق الشعب في المقاومة، وكان حرياً أن تكون مصر والأردن هما المجالين الاستراتيجيين والعمق الحقيقي للمقاومة الفلسطينية، وأن تهدد مصر إسرائيل وتخيرها بين الجدية

في المفاوضات والرغبة الحقيقية في التسوية رغم ظلمها لهذا الشعب، وبين مساندة المقاومة، وهو عمل لا يعد مطلقاً انتهاكاً لاتفاقية السلام، التي تشعر مصر إزاءها بحساسية مفرطة، بينما لا تعيرها إسرائيل التفاتاً ولا تعتبرها مطلقاً قيداً عليها إذا تعارض القيد مع حرية الحركة الإسرائيلية.

وعندما يصر أبو مازن على أنه الطرف الشرعي الذي يتسلم المعابر، وأن يتم العمل باتفاق المعابر لعام ٢٠٠٥، وأن حماس منظمة إرهابية وسلطة انقلابية لا يجوز التعامل معها قبل أن تتطهر من هذا الرجس، وعندما توافق الدول العربية على ذلك، فإن ترجمة ذلك على الأرض هو أن حماس أصبحت عدواً لكلٍّ من إسرائيل وأبي مازن؛ وهي الفرضية التي تقوم عليها العلاقات بين إسرائيل والسلطة. أما الادعاء بأن ترك الاتفاق القديم يسقط التزامات على إسرائيل ، فهذه حجة مرسلة؛ لأن إسرائيل أصلاً سوف تنقلب على السلطة إذا اتفقت مع حماس أو اقتربت منها. والحق أن التمسك بالاتفاق القديم يعني منع حماس وعناصرها من الاستفادة من المعبر أو القبض على من يتقدم بطلب للعبور أو اغتياله، لأن الاتفاق يخول السلطة ضبط المعبر بمعايير إسرائيل، حتى يبدو المعبر وكأنه يدار من جانب السلطة وحدها، ويساعدها في تأكيد هذه المعايير المنسق الأمني الأمريكي والمراقبون الأوربيون. ولكن الاتفاق انتهى سريانه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بل انتهى عملياً بانتهاء سيطرة السلطة على غزة منذ ١٤ حزيران/يونيو٢٠٠٧ وذلك بسيطرة حماس عليها، ومن ثم أصبح

هناك فراغ قانوني يتطلب اتفاقاً جديداً يضع في اعتباره ثلاث حقائق جديدة، جدت بعد إبرام الاتفاق القديم، الحقيقة الأولى هي أن أبا مازن وإسرائيل في موقع واحد ضد حماس، فلا مفر من اتفاق حماس وأبي مازن على موقف واحد بعيداً عن إسرائيل، خاصة أن إسرائيل لا تزال هي السلطة المحتلة احتلالاً طويلاً رغم انسحابها من غزة. والحقيقة الثانية هي أن حماس اكتسبت مشروعية سياسية في النظام السياسي الفلسطيني، ليس فقط من موقع المقاومة وإنما من خلال الانتخابات التشريعية، وإن تصرفات أبي مازن المنافية للدستور، وإسرائيل التي استمطرت اللعنات على الشعب الفلسطيني بسبب خياره الديمقراطي، واعتقلت وزراء ونواب حماس، هي التي أحبطت هذه التجربة، ولذلك لا يستطيع أبو مازن أن يدعي لنفسه شرعية أكبر من حماس، لأنه يعلم أن الخلاف بينه وبين حماس ليس في قدر المشروعية لكل منهما، ولكن لاختياره المعسكر الإسرائيلي.

الحقيقة الثالثة، هي سيطرة حماس على غزة من خلال الصراع مع السلطة. صحيح أن الاعتراف بحماس سيؤدّي إلى المزيد من تمزق الساحة الفلسطينية إذا كان قد بقي ما لم يمزق، ولكن لا يمكن منح حماس وحدها أو السلطة وحدها حق الإشراف على المعابر، فالسلطة هي الوجه الآخر لإسرائيل في هذه الزاوية، رغم زعم إسرائيل بأنه لا علاقة لها بغزة، وهو أمر ضد حماس، كما أن إشراف حماس وحدها يعني إبعاد السلطة، وهو أمر شاذ، ولهذا السبب أراد الرئيس مبارك حواراً شاملاً بين الطرفين أو على الأقل

حداً أدنى من الاتفاق حول المعابر، ولذلك يبدو رفض أبي مازن بالكامل لحماس ودورها وموقفها من المعابر، والعودة إلى الاتفاق القديم أمراً غير منطقي ويوسع الشقة بين الفلسطينيين، ويزيد من معاناة فلسطينيي غزة الذين ينظر إليهم أبو مازن على أنهم أتباع (الحسين) ويجب معاقبتهم، وهو ما يجرده من شرعيته رئيساً لكل الفلسطينيين.

أما النتيجة الأخطر فهي تعطل المعبر وانعدام قيمته، وفي ظل خطة الإبادة الإسرائيلية في غزة، فإن اقتحام الفلسطينيين للحدود مع مصر لا يزال وارداً، مما يؤدي إلى تعقد موقف مصر مع كلٍّ من إسرائيل وحماس، وهذا هو السبب الأساسي في إصرار مصر على ضرورة توصل الفلسطينيين إلى اتفاق مقبول للطرفين.

والحق أن الشعب الفلسطيني مهدد بضياع حقوقه السياسية بين حماس والسلطة، فلكل منهجه، ومن حق هذا الشعب أن يختار بين طريق المقاومة مع حماس، أو طريق التسليم بسقوط الحقوق مع أبي مازن بلا مقابل مادام الفلسطينيون هم الهدف الإسرائيلي، وأن الأرض هي عين ما تريده إسرائيل.

يجب أن يقول الشعب كلمته بصراحة في استفتاء دولي شفاف، وعلى العالم أن يحترم هذه المرة خيار الشعب الفلسطيني وحقه في أن يحدد التمسك بحقوقه أو التفريط فيها، بعد أن أصبح السلام يعني مجرد بقائه على قيد الحياة من الناحية النظرية.

(٤)

من ينقذ غزة

من المخطط الإسرائيلي والتواطؤ الدولي؟

لم يمضِ يومان على زيارة ليفني للقاهرة حتى بدأت إسرائيل صباح يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ عدوانها الواسع على غزة. والحق أن القراءة المتأنية للمواقف العربية والإسرائيلية تؤدي إلى استنتاج مفادُه أن العالم العربي لا يمانع في اجتياح إسرائيل لغزة بهدف إسقاط نظام حكم حماس، كما أن المواقف والتحركات الإسرائيلية تؤكد أن إسرائيل تنوي فعلاً تغيير معطيات الموقف في غزة بعمل عسكري واسع وكاسح، وبذلك تلتقي إسرائيل مع العالم العربي الذي نظن أنه بتفاهمه مع إسرائيل فإنه لا يزال يضع القضية الفلسطينية في مقدمة أولوياته. فهناك منطق عربي، وهناك سلوك عربي بالغ أحياناً في تفاهمه بدلاً من تواطئه مع إسرائيل في هذا المخطط. ويدخل في ذلك سلوك مصر التي يبدو أنها تساهم في التغطية على هذا المخطط؛ حيث أبرزت الصحف اليومية مدى اهتمام الهلال الأحمر المصري بنقل مساعدات إنسانية إلى غزة، ونقلت بعض الصحف أن حرم السيد

الرئيس قد التقت بالسيدة ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية في القاهرة خلال زيارتها للقاهرة التي وافقت على هذا الطلب، بعد أن كانت قد رفضت طلباً مماثلاً للرئيس مبارك، وربما يرى هواة الحديث عن التوريث في مصر أنها رسالة بموافقة إسرائيل على نقل السلطة في حياة الرئيس مبارك. من المؤشرات أيضاً ما رصده البعض من عصبية وزير الخارجية المصري في ردِّه على سؤال حول الأنفاق واتهامه لإسرائيل بخرق التهدئة رغم هدوئه المعتاد ومواقفه الثابتة ضد الفلسطينين، ولكنه ربما شعر بوخز الضمير إزاء ما يدبر لغزة. ومن المؤشرات الحاسمة إصرار ليفني على أن تعلن في القاهرة خلال زيارة؛ قيل إن الرئيس مبارك هو الذي طلبها، عن خطة إسرائيل لاقتلاع حماس، وهو ما عبر عنه أحد الصحفيين العرب بأنه أسوأ استغلال لمصر لهذه الجريمة. وخلال برنامج في إحدى الفضائيات أشار مسؤول إسرائيلي رداً على نقدي لخطة إسرائيل ضد غزة؛ بأن مصر هي التي ورطت إسرائيل حتى تقضي على حماس بما ينسجم مع رغبات مصر، ورغم الألغام التي يتضمنها هذا التصريح إلا أنه يكشف حتى عن عدم الامتنان الإسرائيلي للموقف المصري. وأخيراً، من المؤشرات ما ورد في الصحف اليومية في صفحتها الأولى أن مصر طالبت إسرائيل بفتح المعابر، مع أنه من الواضح أنه أولى بمصر أن تفتح معبر رفح بدلاً من أن تطالب إسرائيل بفتح معابرها، وذلك إلى جانب الأنباء التي تواردت حول تحصين مصر لحدودها مع غزة حتى لا يفلت أحد من سكانها عبر الحدود من المحرقة الإسرائيلية.

ورغم المرارة التي أشعر بها وأنا أكتب عن مصر - مصر مبارك- فإن هذه القراءة واقعية لما يحدث الآن، كما أن ذلك يقوم على منطق ربما يجد إجماعاً عربياً، فقد لوحظ أن أبا مازن زار القاهرة، وربما اشتملت الزيارة على تبادل الرأي في العملية الإسرائيلية ضد غزة، ولكن أبا مازن انضم كعادته إلى التضليل الإعلامي الذي تمارسه إسرائيل؛ حيث أكد رغبته في مواصلة الحوار الوطني، ويبدو أنه اتفق مع مصر على أن الحوار الوطني لن يكون ضرورياً إذا تم استبعاد حماس بعملية إسرائيلية في غزة. وإذا كان هذا التحليل مبالغاً فيه وينطوي على درجة من سوء النية تجاه العالم العربي ومصر، فلماذا لم تجاهر مصر والدول العربية بمعارضتها للخطة الإسرائيلية، على الأقل مثلما فعلوا في قمة شرم الشيخ في الأول من آذار/مارس عام ٢٠٠٣ ضد غزو العراق على سبيل الإيهام بأنهم ليسوا شركاء في هذا الغزو؟! فإذا كانت إسرائيل قد حظيت بهذه المرتبة في العالم العربي، فمن ينقذ غزة من إسرائيل والعرب؟ ولماذا تلام إيران على مساندتها لحماس المقاومة، أَوَلا يعلم العرب أن هناك مخططاً لاقتلاع المقاومة العربية أصلاً؛ حتى تترك الساحة كاملة للاعتدال، أقصد الخضوع العربي لرغبات إسرائيل؟ فهل بلغ العالم العربي هذه الدرجة من الانحراف في التفكير؟ إنني أناشد إيران أن تتدخل بحزم لوقف هذه المهزلة التي سوف تؤدي إلى إراقة دماء الفلسطينيين تحت عناوين تكتسب مشروعية عربية سقيمة، وبحيث يسجل التاريخ أن الذي يعمل لاسترداد الحقوق الفلسطينية هو إيران، ولتصمت كل الأقلام

المأجورة التي تهاجم إيران وحماس وحزب الله، والتي تنتقد سورية أيضاً، مع أن سورية تتعرض لأكبر عملية استدراج في إطار خطة ضرب المقاومة. وإلى متى تسكت الشعوب العربية على الهوان وضياع الحقوق وخلط الأوراق الذي تفعله نظمها الوطنية؟!

إنني أنبه إلى أن إسرائيل تعد العدة وتناور وتحشد العالم لكي تضفي الشرعية على اقتحام غزة وقتل الفلسطينيين، ولا يهمني في هذه المرحلة حماس أو فتح، فهذا صراع على السلطة يدفع ثمنه الشعب الفلسطيني في غزة، وقد تم رصد أكثر من ٢٠ مؤشراً ضمن المخطط الإسرائيلي، فهناك التدريب العسكري على حدود غزة، وهناك قرار من مجلس الوزراء الإسرائيلي، وهناك إدانة من جانب الأمين العام للأمم المتحدة لصواريخ غزة وليس للغارات الإسرائيلية المتكررة عليها، كما وزعت إسرائيل وثيقة على أعضاء مجلس الأمن بحقها في الدفاع الشرعي في الوقت المناسب، وحاولت روسيا أيضاً أن تسجل نقطة لمصلحة إسرائيل والولايات المتحدة في اللعبة الدولية الجديدة عندما استقبلت أبا مازن وأيدته ضد حماس، فمن ينقذ غزة من هذا التواطؤ الدولي والعربي؟!

obeikandi.com

(٥)

ما الأساس القانوني

لحصار غزة ومنع السفن إليها؟

اعترضت إسرائيل سفينة الأخوة التي أرسلها الشعب اللبناني لكسر الحصار على غزة وإغاثة أهلها من تبعات الحصار الإسرائيلي، واعتدت على ركابها واقتادتها إلى ميناء أسدود ثم أطلقت سراحها يوم ٢٠٠٩/٢/٥، وفي مرات سابقة رفضت إسرائيل السماح لسفن قادمة من مصر ومن قبرص لدول عربية مختلفة مثل قطر وليبيا. معنى ذلك أن إسرائيل تفرض حظراً كاملاً وحصاراً شاملاً على غزة، كما أنها تمنع وصول أيٍّ إمدادات إنسانية من خلال المعابر الفاصلة بين غزة والأراضي الإسرائيلية، كما تمنع إسرائيل تزويد غزة بالغاز والكهرباء والطاقة. فما الأساس القانوني للحصار الإسرائيلي، وللإعلان الإسرائيلي بأن غزة بعد سيطرة حماس عليها تعد إقليماً معادياً؟ وما آثار ذلك في القانون الدولي؟ وهل يبيح هذا الإعلان لإسرائيل أن تفتش السفن وأن تمنعها من الوصول إلى غزة؟

لا جدال في أن غزة أراضٍ محتلة، وأن العلاقة بين إسرائيل

obeikandl.com

وبين هذه الأراضي تحكمها اتفاقية جنيف الرابعة، التي تلقي على إسرائيل عدداً من الالتزامات الحاسمة التي تتعلق بحياة السكان وسلامتهم، وحظر ارتكاب أيٍّ جرائم ضدهم، لا شك أيضاً في أن استيلاء حماس على غزة هو عمل داخلي بين السلطة وأحد جناحيها، لأن حماس أيضاً جزء من السلطة، ولا علاقة لإسرائيل مطلقاً بالخلاف بين رئاسة السلطة وبين حماس، اللهم إلا إذا كانت إسرائيل هي التي زرعت هذا الخلاف الذي تحول إلى صراع، وهي التي تراهن على أن هذا الخلاف هو الطريق المضمون لتسهيل تقدم المشروع الصهيوني. ولا يعرف القانون الدولي مصطلح الإقليم المعادي، وهو اختراع حديث يشبه إلى حد كبير الاختراع الأمريكي في جوانتنامو الذي انتقدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في حين لم تفعل ذلك مع إسرائيل، ولذلك فإن الاختراع الإسرائيلي؛ الإقليم المعادي (hostile territory) والاختراع الأمريكي؛ المحاربون الأعداء (combatant enemies) قضايا مبتدعة لا يعترف بها القانون الدولي المعاصر. يترتب على ذلك أن الحصار والحظر والحصار البحري كلها من أعمال الحرب، وهي انتهاكات خطيرة لالتزامات إسرائيل بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، بل إن هذه الأعمال، وكذلك التصدي للمقاومة، يُعد انتهاكاً للبرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع. وقد انتهكت إسرائيل، بهذه الأفعال بشكل محدد خاصة المادة العاشرة التي تحظر أيَّ عمل لا يقصد به حماية الأشخاص المدنيين وإغاثتهم، وتلزم المادة ٢٣ من اتفاقية جنيف الرابعة كلَّ الأطراف في هذه الاتفاقية بأن يكفلوا حرية مرور جميع رسالات الأدوية والمهمات الطبية ورسالات

الأغذية الضرورية والملابس واحتياجات الأطفال والحوامل، وتلزم المادة ٣٨ من الاتفاقية ذاتها إسرائيل بأن يتلقى القطاع إمدادات الإغاثة الفردية والجماعية والعلاج، بل إن المادة ٥٥ من الاتفاقية تلزم دولة الاحتلال بتزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، وأن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية، ولا يجوز لها أن تستولي على هذه المواد، وأن تمنع أيَّ عائق لوصول هذه الإمدادات، وعليها صيانة المنشآت الطبية وغيرها، وتلزم المادة ٥٩ إسرائيل بأن تسمح بتزويد القطاع بمواد الإغاثة من الأغذية الطبية والمواد الطبية والملابس. يترتب على ذلك أن اعتراض إسرائيل لسفن الإغاثة في المياه الدولية جريمة مزدوجة، وأن سيطرتها على هذه السفن والتحكم في وجهتها تعد عملاً من أعمال القرصنة وفقاً للمادة ١٠١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما أنها جريمة ومخالفة جسيمة (grave breach) لالتزامات إسرائيل وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة. كما لا يجوز لإسرائيل أن تعترض هذه السفن في المياه الإقليمية لغزة، لأن القانون الدولي يميز بين المياه الإقليمية الإسرائيلية والمياه الإقليمية لغزة، ولأن حرية التصرف من جانب إسرائيل في مياه غزة تعد انتهاكاً للقانون الدولي، ولا تستطيع إسرائيل أن تتذرع بأنها تقوم بأعمال تهدف إلى منع كلِّ ما يدعم المقاومة في غزة، لأن المقاومة حق مشروع بقدر عدم مشروعية الاحتلال، ولأن المقاومة في غزة تقوم بعملين مشروعين؛ **الأول**: تقويض الاحتلال، **والثاني**: صدُّ العدوان. ومعلوم أن إسرائيل ملتزمة بأن تشيع السلام والاستقرار والرفاهية في غزة وأن تجلو عنها جلاء تاماً، ومن واجب جميع دول العالم أن تزود المقاومة

بما يلزمها من أسلحة كما تزود السكان بما يلزمهم من مواد الإعاشة. ومن واجب الأمم المتحدة أن تندد بالموقف الإسرائيلي من غزة، كما أن مقاضاة إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية يمكن أن تؤكد هذا الموقف، كما تلزم إسرائيل بدفع التعويضات المدنية عن هذه الجريمة. والغريب أن الدول العربية لا تدرك هذه الحقائق، ولذلك لم تضع قاعدة في التعامل معها بل سكتت تماماً عن كل انتهاك إسرائيلي، وكأنها سلمت بأن غزة المحتلة يجب أن تترك لمطلق السلطة الإسرائيلية. وللأسف تعتقد النخبة السياسية في مصر أن احتلال إسرائيل لغزة يعني أن تسيطر عليها، وأن تفعل بها ما تشاء، وكأن الاحتلال هو قرين ملك اليمين الذي سقط من الحساب كما سقطت عنه قواعد تنظيمه، والحق أن الصورة عكس ذلك تماماً، فالاحتلال في القانون الدولي مسؤول عن كل ما يتعلق برفاهة السكان، كما أنه مسؤول عما يرتكبه من جرائم تعد مضاعفة، لأنه يفترض أن يكون مؤتمناً على رعاية الإقليم وسكانه، فإذا بطش بهم، وهم يتوقعون منه العطف والرحمة، يكونون قد ارتكبوا هذه الجريمة المضاعفة. يترتب على ذلك أن اتفاق المعابر لعام ٢٠٠٥ لا يجوز لإسرائيل أن تكون طرفاً فيه، كما لا يجوز لمصر أن تطالب بإعادة اتفاق ٢٠٠٥ بحالته التي مكنت إسرائيل من المعبر وعينت نفسها رقيباً على الداخل والخارج إليه، وأظن أن مصر لو اعترفت بالمقاومة الفلسطينية كما تقول فإنها سوف تعترف أيضاً بالوضع القانوني لعلاقة الاحتلال بغزة.

(٦)

المركز القانوني

لقطاع غزة

يثير استيلاء حماس على السلطة في غزة في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٧ عدداً من المسائل القانونية في علاقة غزة وحماس بإسرائيل، وفي علاقة غزة وحماس بالسلطة وأخيراً في علاقة غزة وحماس بالعالم الخارجي.

أولاً- الوضع القانوني لغزة إزاء إسرائيل

لا شك أن الانسحاب العسكري الرسمي لإسرائيل من غزة قد أتاح مزيداً من العمل السياسي لحماس، وسمح لها بأن تشارك في انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وأفسح لها المجال للتواصل مع الشعب الفلسطيني من منظور الحركة السياسية والبرلمانية. من حق المقاومة أن ترى أن قرارات انسحاب إسرائيل في جزء منها على الأقل جاءت بسبب ضغوط المقاومة على المستوطنين، ولا مانع من أن تسمي المقاومة الانسحاب الإسرائيلي تحريراً لغزة من الاحتلال، بحيث تبقى لإسرائيل دوافعها، ومن بينها أنها تريد أن تنزل الضربات بغزة دون خوف من انتقام المقاومة من

obeikandl.com

المستوطنين في غزة. ولكن الانسحاب الإسرائيلي من الناحية الفعلية لم يكن تخلياً عن غزة أو إعلاناً لاستقلالها، ولكن يبدو لي أن هذا الانسحاب الذي جرى بغير تنسيق مع السلطة كان يتوقع ما حدث، وأدى إلى استيلاء حماس على السلطة فيها. فكأن الانسحاب جزء من مؤامرة إسرائيلية أكبر للقضاء على حماس، وأسعدها ما قامت به حماس عام ٢٠٠٧. ويبدو لي أيضاً أن التنسيق كان قائماً بين رئيس السلطة وإسرائيل عقب فوز حماس لتجميدها ثم للانقضاض عليها، لأن ظهور حماس على الخريطة السياسية بعد أن حققت الكثير في الساحة العسكرية كان تحدياً لإسرائيل وفرصة لها أيضاً.

ومن الناحية القانونية، لا تزال غزة أراضي محتلة؛ لأن معيار الاحتلال هو معيار القدرة على السيطرة الفعلية وهو ما تملكه إسرائيل في غزة. ولذلك يجب أن تعامل غزة في إطار اتفاقية جنيف الرابعة، وهذا ما هو مستقر في الأوساط الدولية.

من ناحية أخرى، أعلنت إسرائيل أن غزة (إقليم معاد)؛ وهو مصطلح غير مألوف في القانون الدولي، ولكن يمكن مقاربته بعلاقة بريطانيا بحكومة (إيان سميث) العنصرية في روديسيا الجنوبية عام ١٩٦٥ حيث أعلنت استقلال الإقليم دون التشاور مع السلطة الاستعمارية المسؤولة. ولكن الفوارق فادحة بين الحالين، فبريطانيا كانت تريد مصلحة الأغلبية الإفريقية وأثارت الموضوع لهذا السبب في مجلس الأمن، أما إسرائيل فهي تتخذ هذا الإجراء

في إطار استمرار الاحتلال وعدائها لحماس وخطتها في إخراجها من الساحة السياسية. والهدف من إعلان غزة إقليماً معادياً هو محاولة تسويغ أعمال الإبادة ضدها، ما دام شعب غزة قد قبل حكم حماس، وغزة بطبيعتها معادية إذا قورنت برام الله الصديقة، دون حاجة إلى إعلان، ولكن تظل الأعمال الإسرائيلية ضد غزة انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني، وفي قلبها الاتفاقية الرابعة باعتبار إسرائيل سلطة احتلال. كما أن إسرائيل هي المسؤولة عما قامت به حماس في غزة، وربما أرادت دفعها إليه، بما فرضته من حصار شاركت فيه أوساط دولية وعربية، كلٌّ لأسبابه ودوافعه.

خلاصة القول في هذه النقطة هي أن غزة أرض محتلة، وأن إعلانها من جانب إسرائيل إقليماً معادياً لا يمكن أن يسوغ أعمال الإبادة المتعددة الأشكال، الحرمان والقهر، والحصار، والانتهاكات والاجتياحات والمذابح والاغتيالات، ولا بد من تسجيل هذا السلوك الإسرائيلي، وكان تقرير توتو أحدث الأدلة الدولية على ذلك حول التحقيق في مذابح بيت حانون.

ثانياً- وضع غزة بالنسبة إلى السلطة

يفترض أن حماس جزء من السلطة، ولكن استمرار الحصار والتصدي لعناصر حماس في السلطة واعتقال نصف المجلس التشريعي ورئاسته ونصف وزراء حماس، أعقبه أزمة بين حماس ورئيس السلطة، ومع ظروف أخرى انتهت باستيلاء حماس على غزة. لا شك أن هذا الوضع كان حصيلة تطورات بدأت بنجاح

حماس في الانتخابات فسعت إسرائيل إلى إثارة فتح، فإسرائيل تريد القضاء على حماس، وفتح لا ترتاح لهزيمتها ولا تطيق أن ترى عناصر أخرى تزاحمها السلطة حتى لو كانت في أرض محتلة، شأنها شأن الحكومات العربية المجاورة. فاتحاد المصلحة، رغم اختلافها، أظهر شكلاً من أشكال التحالف بين رئيس السلطة الذي أقال حكومة هنية وعين حكومة طوارئ تجاوزت أحكام الطوارئ في الدستور، فأصبح الصراع السياسي يتخذ أشكالاً وسلوكيات مختلفة، خاصة أن إسرائيل تراهن على الحرب الأهلية الفلسطينية. لا شك أن واشنطن وإسرائيل وبعض الدول العربية ينظرون إلى أي نجاح لحماس على أنه انتصار للمقاومة والمنهج الإسلامي الذي قهر إسرائيل في لبنان عام ٢٠٠٦، ولذلك فإن القضاء على تجربة حماس بدا قاسماً مشتركاً بين أطراف كثيرة، ربما يمانع بعضها في نجاحها في المقاومة، ولكن ليس في الحكم. فهل غزة إقليم متمرد على سلطة أبي مازن؟ وهل يعد ما حدث في غزة انقلاباً حقاً؟

من الناحية الشكلية يبدو ذلك صحيحاً، ولكن المؤكد أن سيطرة حماس جاءت في سياق مواجهة المؤامرة الواسعة عليها، فالإقليم متمرد حقاً على نهج أبي مازن تمرداً سياسياً ومنهجياً.

من الناحية القانونية، فإن إعلان غزة إقليماً متمرداً سوف يكون تصعيداً ونسفاً لمحاولات الحوار الوطني، وإعلاناً بالحرب على حماس، مما يؤكد عزوف الأطراف الأخرى عن الاعتراف بحماس كسلطة أمر واقع، ويريد أبو مازن بذلك أن يحقق أحد هدفين؛

إما دفع حماس للاستيلاء على الضفة فتصبح هي قوة احتلال تجد فتح سبباً في الاستعانة بإسرائيل لمقاومتها، والهدف الآخر استقدام قوات دولية أو عربية هذه المرة لإعادة السلطة في الضفة والقطاع إلى السلطة الشرعية التي يعترف بها المجتمع الدولي.

ولا يخفى أن الهدف من كل هذه الإجراءات والحصار دفع حماس إلى التخلي عن دورها السياسي، أو حرق أوراقها بالاعتراف بما أسماه أبو مازن الشرعية الدولية، التي كانت تعني الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني والدفاع عنها، فأصبحت عند أبي مازن تعني الاعتراف بإسرائيل، لأنَّ إسرائيل لا يهمها اعتراف أبي مازن الحليف، وإنما يهمها إحراق أوراق حماس بهذا الاعتراف، وهي لا تقل عن فتنة خلق القرآن.

أعتقد أن كل هذه المناورات تهدف إلى صرف الأنظار عن الأولوية المطلقة، وهي التوافق الوطني ورفع الحصار، لأن استراتيجية أبي مازن وإسرائيل هي اقتلاع حماس من المعادلة، حتى يسهل إبرام اتفاق سلام دائم قبل أن يغادر أبو مازن مقعده، ولا أظن أن إسرائيل سوف تجد رئيساً للسلطة بهذه المواصفات المثالية.